ROY GODSON

الدكتور روي غودسون

About Roy Godson

Dr. Roy Godson is Professor of Government Emeritus at Georgetown University, and a leading advocate for the "culture of lawfulness" approach to development. Dr. Godson has been a consultant to the United Nations, the Organization of American States, local governments, and civil society institutions. He seeks to enhance the capacity of government and civil society to foster pluralism and meliorate crime, corruption, and extremism. Dr. Godson is now working with security and education officials, media, business, and religious leaders in the Americas, the Middle East, South Asia, and North Africa to develop, test, and adapt innovative techniques to address these issues.

For more information about Dr. Godson, click here. To brainstorm about potential areas for cooperation, send an e-mail to

ROYGODSONRULEOFLAW@GMAIL.COM.

نبذة عن حياة روي غودسون

روي غودسون أستاذ متقاعد في جامعة جورجتاون. عالج في السنوات الأخيرة السبل الفعّالة للوقاية من الجريمة والفساد وأسس مشروع ثقافة احترام القانون. أسدى النصح والمشورة للحكومات ولمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ولمنظمة الدول الأمريكيّة ومركز الديمقراطيّة والمجتمع المدني في جامعة جورجتاون. فيما يلي نسخة ورقة له تحت عنوان, "التعليم بشأن ثقافة إحترام القانون."

للمزيد من المعلومات حول الدكتور غودسون, أنقر هنا.
وللمشاركة في العصف الذهني بشأن مجالات التعاون الممكنة، أرسل رسالة بالبريد الإلكتروني هنا:
RoyGodsonRuleofLaw@gmail.com

التعليم بشأن ثقافة احترام القانون

روي غودسون

تتعدد السبل التي تتيح تلقين ثقافة داعمةٍ لحكم القانون وتعزيزها أي إنشاء "ثقافة احترام القانون". تتصف بعض المقاربات بالشموليّة في حين تقوم أخرى على نطاق أضيق وتُركّز على مكوّنات محددة. ولكن في جميعها فائدة.

تقوم ثقافة داعمةٌ لحكم القانون على مجموعة محوريّةٍ من الأفكار، والمواقف والمهارات. وتُشكّل هذه الأفكار المحوريّة أو الحدود المفروضة على الموضوع خاصيّةً تُميّزها عن المواضيع ذات الصلة مثل الأخلاقيّات، والدين وسبل أخرى للترويج لمواطنيّة صالحة. من بين الأفكار المحوريّة: (1) المقصد من حكم القانون واختلافه عن الحكم بالقانون؛ (2) ما هي المواقف والمهارات التي توجد ثقافةً داعمةً لحكم القانون ولِمَ ترتدي أهميّةً.

للمساعدة على الإجابة على هذين السؤالين، أعدّ العلماء تعاريف وحددوا خصائص أساسيّة لحكم القانون وثقافة احترام القانون لاستخدامها في لغات وثقافات مختلفة على الرغم من تعقيدات الترجمة. في ما يلي بعض هذه التعاريف والمصطلحات التي استخدمتها الأطراف التي شرعت في تلقين ثقافة احترام القانون في الأمريكتين وفي العالم العربي وفي القوقاز. لا يُقصد بهذه التعريفات أن تكون واضحةً كلّ الوضوح أو نهائيّة. بل إنّها تُشكّل انطلاقة نقاش مثمر وعمل اجتماعي بنّاء.

* * * *

حكم القانون – نظام تحمي فيه القوانين حقوق كلّ فرد من أفراد المجتمع. يتيح حكم القانون السبيل للمشاركة، والإنصاف والحماية. وفي الواقع لعلّ حكم القانون التدبير السياسي الوحيد الذي يضمن قيام آليّة تخوّل جميع المواطنين ضمان حقوقهم ومتابعة مصالحهم. ويقوم النظام على معايير ثلاثة على الأقلّ:

- يحظى جميع أفراد المجتمع بفرصة المشاركة في التعريف بنطاق تطبيق القوانين والإشراف عليه؛
- تُلزم هذه القوانين الجميع بمن فيهم الحاكم أو الحكومة نفسها؛
- تحمي القوانين حقوق كلّ فرد كما تحمي مصلحة المجتمع العامة.

يُتيح هذا التعريف مجموعةً ملموسةً من المعايير التي تُخوّل المواطنين تحليل مجتمعهم ومجتمعات أخرى. وهو يُساعدهم على وجه الخصوص للتمييز بين حكم القانون والحكم بالقانون الذي يقوم فيه أصحاب النفوذ أو النخبة بسنّ القوانين واستخدامها للسيطرة على الضعفاء.

لا يتمتع أي مجتمعٍ بحكم قانون مثالي. ولا يحظى كلّ قانون في أيّ رقعة من الأرض، بتطبيق منصفٍ كلّ الإنصاف ولا يحظى كلّ فرد بحماية متساوية. لا بل يُمكن الحديث عن "طيف" تكون فيه المجتمعات أقرب إلى حكم القانون أو أبعد منه.

لا يسع مؤسسات الدولة وحدها أن تضمن حكم القانون. كما لا بدّ من وجود ثقافة احترام القانون وهي ثقافةٌ تقتنع فيها الأكثريّة بأنّ حكم القانون يتيح أفضل فرصةٍ على المدى البعيد لضمان الحقوق وتحقيق الأهداف. وهي على قناعةٍ بأنّ حكم القانون قابل للتحقيق وهي ملتزمة الدفاع عنه. في ثقافة احترام القانون، تؤمن الغالبيّة بأنّ الامتثال لحكم القانون (واحترام الحقوق التي يحميها القانون، وإتمام الواجبات التي ينصّ عليها) أفضل سبيل لخدمة المصلحة العامة والمصلحة الشخصية على المدى البعيد. كما تسعى هذه المؤسسات لحمل الحكومة نفسها على إتباع حكم القانون.

تساهم ثقافة احترام القانون في الديمقراطيّة وحقوق الإنسان. أوّلاً يتم تمكين المواطنين. فيؤمنون بقدرتهم على المشاركة في إنشاء القوانين وتطبيقها ويلتمسون أن لا مؤسسة أو فرد يعلو على القانون ضمناً المسؤولين الحكوميين. وتترسّخ فيهم القناعة بأنّ حكم القانون يتيح لهم أفضل سبيل لضمان حقوقهم الإنسانيّة وتحقيق طموحاتهم الديمقراطيّة. ثانياً، تُحدث ثقافة احترام القانون تغييراً جذريّاً في ديناميكيّات مؤسسات الدولة التي تُعمل حكم القانون (أي على سبيل المثال، الشرطة والسلطة القضائية) فتقتضي منها مزيداً من الفعاليّة والفعاليّة والعدل.

تفيد التجربة أنّ أبرز مكوّنات ثقافة احترام القانون يُمكن أن تُبنى في جيلٍ واحدٍ. يُمكن للمواطنين الذين يتخذون حكم القانون مثالاً أعلى، أن يقتنعوا أنّه باستطاعة مجتمعهم أن ينتقل إلى حكم القانون وأنهم يتعيّن عليهم وعائلاتهم وأصدقائهم وزملائهم أن يؤدّوا دوراً ناشطاً في تعزيز ثقافة احترام القانون المطبّقة في مجتمعهم والإبقاء عليها.

مفهوم ثقافة احترام القانون:

- يُساعد على تفسير سبب التباين بين نصّ حكم القانون المثالي على الورق وتطبيقه القاصر على أرض الواقع مما يعني أنّه لا يتمتع بثقافة داعمةٍ لحكم القانون. لا يذكر تعريف حكم القانون الوارد أعلاه شيئاً عن تفاعل المواطنين مع القوانين، بل يكتفي بالتنويه "بفرصة المشاركة".
- يمنح المواطنين دوراً مهمّاً لتحسين نوعيّة الحياة في مجتمعاتهم. قد لا تتمتع بصلاحيّة إقامة حكم القانون ولكن يُمكن بلا شكّ المُساهمة في تعزيز ثقافة احترام القانون في مجتمعك أو تقويضها.
- يُعلل قدرة بعض المجتمعات على الإبقاء على القانون والنظام باستخدام سبل أقلّ كلفةً وإكراهاً لإنفاذ القانون. عبر تهميش السلوك الخارج على القانون، تُساعد ثقافة احترام القانون على حماية المجتمعات من التهديد بالفساد والجريمة المنظمة والسلطويّة والعنف السياسي.

الأنظمة، والقوانين والأعراف

من المهم أن يفهم المواطنون بأنّ سلوكهم اليومي يُلبّي بعض المعايير المنصوص عليها رسميّاً في القانون كما معايير أخرى أقلّ رسميّةً.

- المعيار: خطّ توجيهي، رسمي كان أم غير رسمي، يوجّه السلوك في المجتمع.
- الأعراف: ممارسات، وأساليب، ونشاطات راسخة تُشكّل سبلاً غير رسميّة لضبط المجتمع. يجوز للأعراف أن توجّه سلوك الأفراد حيال بعضهم البعض ولكنّها لا تحظى بقوّة القانون وتُفرض العقوبات عن الانتهاكات بصورة غير رسميّة ضمن المجموعة الاجتماعيّة.
- النظام: قاعدة تضعها وحدة أو مؤسسة اجتماعيّة (عائلة، مدرسة، مكان عمل، بلديّة الخ) لغرض تحديد سلوكيات الأفراد الجائزة وغير الجائزة. يترتب عن خرق النظام فرض عقاب رسمي أو غير رسمي.
- القانون: نظام يتخذ صيغةً رسميّةً تسنّه الحكومة. تُعدّ الحكومة القوانين العامة وتُنفذها وتُهدد بمعاقبة كلّ من ينتهكها.

الإنحراف: الجريمة، الجريمة المنظّمة والفساد

من المهم التمييز بين الممارسات المنحرفة والممارسات الجرميّة. فليست جميع الممارسات المنحرفة جرميّةً. ويجب على المواطنين أيضاً التمييز بين مختلف أنواع الجريمة.

- الإنحراف: عمل يختلف عن المعايير الرسميّة أو غير الرسميّة القائمة. من شأن النشاطات المنحرفة في العديد من المجتمعات أن تتضمن مخالفات مثل بعثرة النفايات، السكر في الأوساط العامة أو العلاقات الغراميّة خارج نطاق الزواج (كما يشمل جرائم مثل السرقة، الاغتصاب، والجريمة).
- الجريمة: عمل يحظره قانون عامة ويُعاقب عليه رسميّاً بالسجن، بغرامة و/أو بالتنحية من الوظيفة.
- الجريمة المنظمة: شبكة من أفراد ومجموعات على علاقة دائمة ببعضهم البعض ويكسبون لقمة العيش من مجموعة نشاطات سريّة، تبغي الربح وجرميّة. تتمتع الشبكة بهيكليّة منظمة وهي مُصممة لتدوم حتى ما بعد زوال الأفراد المعنيين.

الفساد العام: انتهاك الثقة العامة على يد مسؤولين مُعيّنين في وظيفتهم أو منتخبين يستغلّون موقعهم لتحقيق مكاسب خاصة. من الأمثلة ضباط الشرطة الذين يقبلون الرشوة "لترتيب" مخالفات السير، والقضاة الذين يقبلون الرشاوى لإصدار أحكام تخفيفيّة للمجرمين، والمشرّعون الذين يقبلون المال للتصويت بشكل معيّن على تشريع، والمسؤولون الحكوميون الذين يقبلون نسبةً من الأرباح لمنح عقود حكوميّة.